مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة **٣٩٨٢**

الخميس، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فاولر	(كندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريـّا
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد فالي
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد دانغي - ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١١٨٦ (١٩٩٨) (S/1999/161)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١١٨٦ (١٩٩٨) (S/1999/161)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألمانيا وإيطاليا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، اعتزم، بموافقة المجلس دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد كاستروب (ألمانيا) والسيد فولتشي (إيطاليا) والسيد سوتيروف (بلغاريا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١١٨٦ (١٩٩٨)، والوارد في الوثيقة (S/1999/161).

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1999/201، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا وإيطاليا وسلوفينيا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1999/108، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

(تكلم بالانكليزية)

المتكلم الأول المدرج في قائمتي ممثل الأرجنتين وأعطيه الكلمة.

السيد بتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يجتمع مجلس الأمن اليوم لينظر في الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ومعروض عليه تقرير هام من الأمين العام (S/1999/161) عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، بالإضافة إلى رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير من وزير الشؤون الخارجية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ترد في الوثيقة S/1999/108، وإن محتوياتها تعبّر بوضوح عن الحالة الراهنة المعقدة.

وبالإضافة إلى ذلك، يشير الأمين العام في النتائج التي خلص إليها في تقريره إلى أن التطورات في المنطقة - وقد جرى الإبلاغ، أثناء المشاورات، عن وقوع بعض التطورات الجديدة جدا - تشير إلى ضرورة تمديد وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة إضافية مدتها ستة أشهر.

ولهذه الأسباب، تؤيد الأرجنتين تأييدا راسخا قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكانت قد أسهمت فيها، من خلال إيفاد مراقبين، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ونحن على ثقة بأن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تمثل جهدا من الجهود الأساسية التي يبذلها مجلس الأمن لإحلال السلام في المنطقة، وعلى الأخص، في وقت تجري فيه مفاوضات دقيقة ومعقدة بالنسبة للحالة في كوسوفو.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، يترك وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية أثرا وقائيا وأثرا مثبتا للاستقرار على حد سواء. وحقيقة أن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لم تشعر بآثار الصراعات التي ألحقت ولا تزال تلحق الأضرار بالبلدان والمناطق المجاورة لدليل واضح على أن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تفي بولايتها بطريقة فعالة تماما. وبما أن الحالة في كوسوفو لم تحسم

بعد، فإن وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وهي قوة وقائية، يشكل ضمانة لا غنى عنها.

ومما له أهمية مماثلة الولاية التي أناطها المجلس بقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي للاضطلاع بمراقبة التدفقات غير المشروعة للأسلحة وغيرها من الأنشطة المحظورة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨). وإنها لحقيقة يعرفها الجميع أن التدفقات غير المشروعة للأسلحة تسبب تفاقم الصراعات، وتخلق ظروفا مفجعة تعيق عمليات المصالحة والسلام.

وفي ضوء هـذا كلـه، نؤيد تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي فترة إضافية مدتها ستة أشهر حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩ بولايتها وتكوينها الحاليين.

في الختام، أود أن أعرب عن تهانئي للممثل الخاص للأمين العام، السيد فرناندو فالنزويلا مارزو ولقائد القوة، العميد أوفيه سترومبرغ وللعاملين تحت قيادتهم على ما بذلوه من جهود وتفان في إنجاز هذه المهمة ذات الأهمية البالغة، وأود أيضا أن أعرب عن ثقتنا بهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأعطيه الكلمة.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن استهل بياني بالإعراب عن الارتياح الكبير الذي يشعر به وفد بلدي لرؤيتكم، سيدي، الممثل الدائم لكندا، البلد الذي ارتبطت بـه جمهورية مقدونيا بعلاقات ممتازة تقليديا، تترأسون أعمال مجلس الأمن أثناء شهر شباط/ فبراير.

اليوم سيقرر مجلس الأمن ما إذا كانت الأمم المتحدة ستواصل مساهمتها الهامة جدا في تحقيق السلم والأمن في المنطقة التي يقع فيها بلدي، جمهورية مقدونيا، في منطقة البلقان المضطربة في الوقت الحاضر.

وفي هذه اللحظة، يمكن المحاججة بإسهاب بأن مساهمة الأمم المتحدة ضرورية الآن أكثر مما كانت عليه عندما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في العام المنصرم.

ويعرف الجميع لماذا ينبغي للمجلس أن يفعل ذلك. وسأتفادى الخوض في التفاصيل. والأسباب الرئيسية التي تدفع بالمجلس إلى أن يقرر تأييد تمديد ولاية القوة حـددت بشكل واضح في رسالة وزير خارجية جمهورية مقدونيا، السيد الكسندر ديمتروف، المؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، والواردة في الوثيقة S/1999/108، وفي تقرير الأمين العـام المقـدم إلى المجلس عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، الوارد في الوثيقة S/1999/161، والمؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩.

ونعرب عن ارتياحنا لتوصية الأمين العام الواردة في الفقرة ٣٤ من تقريره بأنه

> "قـد يرغب مجلس الأمن في النظر في تمديد وجـود القوة بولايتها وتكوينها الحاليين، لفترة إضافيـة مدتهـا ستة أشهر حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩". (S/1999/161، الفقرة ٣٤)

كمـا أننـا مرتاحـون للدعم الذي أبداه أعضاء مجلس الأمـن لتوصيـة الأمـين العـام أثنـاء عمليـة المشاورات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد أن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تضطلع بولايتها بنجاح، وأن التعاون مع مقدونيا والمنظمات الدولية الأخرى تعاون جيد ونموذجـي. وأود أن أعـرب عن ارتياحنا لعمل الرئيس الحالي للبعثة، السيد فالنزويلا مارزو وسلفه، السيد هنريك سوكالسكي. وأود كذلـك أن أعـرب عـن نفس المشاعر حيال عمل قائد القوة، العميد أوفيه سترومبرغ، وبالطبع حيال كل الموظفين العسكريين والمدنيين الذين يعملون تحت قيادته.

والواقع أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يشعر بالارتياح إزاء تفاني جميع أفراد البعثة في الاضطلاع بالمهمة الموكلة إليهم. وإني لعلى يقين من أن التعاون والاضطلاع بهذه المهمة سيستمران بنجاح خلال الفترة القادمة.

وأود أن استغـل فرصـة الإدلاء ببياني لأقول بضع كلمات بشأن الحالة في منطقتنا، وهو أمر ليس بجديد على أعضاء المجلس، ولكنه هام بالنسبة لسجلاته وللرأي العام على وجه العموم.

لا تزال الحالة تتسم ببالغ الصعوبة والخطورة وعدم اليقين، ومن المؤكد أنه يمكن اعتبارها تهديدا خطيرا للأمن والسلم في منطقة البلقان. وينبغي أن تعتبر إمكانية نشوب حرب دموية جديدة في منطقة البلقان إمكانية حقيقية. ولا تزال هناك خيارات غير مقبولة للعنف، واستخدام القوة، وتحقيق شيء ما بالوسائل العسكرية بدلا من الطرق الدبلوماسية والسياسية. ويؤسفني أن أقول إن قوى السلم، وبخاصة في كوسوفو، ضعيفة، ومن المهم بدرجة قصوى تعزيزها. ويجب على الأمم المتحدة وعلى الدول الأعضاء فيها أن تشارك في هذه الجهود الإنسانية والسياسية، سواء بصورة فردية أو جماعية - وأكرر أنها يجب أن تشارك فيها.

والخلاصة، ينبغي ألا تتخلى الأمم المتحدة عن المنطقة، وينبغي ألا تبتعد عن المشاكل، وينبغي أن تحول دون حدوث أسوأ الفروض. ولهذا، يتوجب النظر إلى تمديد ولاية القوة بوصفه دعما هاما يقدم لقوى السلم في المنطقة. كما ينبغي النظر إليه بوصفه أمرا لا بد منه لمنظمتنا. وفي هذه اللحظة، يتسم منع نشوب حرب جديدة في منطقة البلقان بمنتهى الإلحاحية ويمثل واجبا جديا جدا يجب على مجلس الأمن أن يضطلع به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المادة ٢٤، حيث يطلب من المجلس، وهو ما أود أن أؤكده، أن يتصرف نيابة عن الدول الأعضاء. ويمكنني أن أؤكد أن الدول الأعضاء تؤيد تماما تمديد ولاية أول بعثة وقائية ناجحة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأود أن أضيف بضع كلمات أخرى في هذا الصدد. تعلمون علم اليقين أن حق النقض نوقش مناقشة مسهبة في منظمتنا، لا سيما في السنوات القليلة الماضية. والدول الأعضاء، باستثناء القليل منها، تؤيد عدم ممارسة هذا الحق المناط بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. والسبب الرئيسي، أو الحجة الرئيسية التي تساق ضد استخدامه كانت وما زالت أن مجلس الأمن، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء لا بالنيابة عن دولة عضو واحدة. وفي حالة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، لا بد أن يشار بكل قوة إلى أن كل - وأكرر، كل - الدول الأعضاء تؤيد تمديد ولايتها، باستثناء دولة واحدة، ويرجع ذلك لاعتبارات ثنائية، وهذا أمر نرى جميعا أنه يتناقض تناقضا تاما مع ميثاق منظمتنا.

أختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن يعتمد المجلس قرارا يؤيد توصية الأمين العام، في صالح إرساء السلام في المنطقة، وفي صالح مواصلة العمل الهام والناجح لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وفي هذه الحالة في مقدونيا نقول إن الوقت ليس متأخرا بدرجة تمنع اتخاذ خطوة إيجابية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع أي اعتراض فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن النهج القائم على المبدأ، الذي يتخذه الاتحاد الروسي في تقييم أولويات أنشطة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في هذه المرحلة، نهج معروف جدا، وقد وضّحه الوفد الروسي مرارا وتكرارا في مجلس الأمن. إننا نعتبر عملية الأمم المتحدة هذه عنصرا هاما من عناصر نظام رصد الامتثال لحظر الأسلحة ولمنع تقديم المساعدات الخارجية للأنشطة الإرهابية في كوسوفو وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨).

والفترة التي مرت منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١١٨٦ (١٩٩٨)، الذي جعل مهام الرصد ذات الصلة جزءا من ولاية هذه القوة، أعطتنا دليلا كافيا على الإلحاح المتزايد لهذا العمل. وهذه القوة، برصدها الامتثال لحظر الأسلحة وللأحكام الأخرى التي فرضها القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، تسهم إسهاما كبيرا في إضفاء طابع الاستقرار على الحالة في كوسوفو وفي نجاح الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية سلمية للأزمة، وكذلك لضمان أمن واستقرار منطقة البلقان كلها.

وموقفنا هو أن مهام قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي المتعلقة برصد الامتثال لحظر الأسلحة وللأحكام

التي فرضها القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) يجب أن تصبح العنصر الرئيسي لأنشطة القوة، ويجب التأكيد على ذلك تأكيدا أوضح في ولاية هذه العملية.

واستلهاما لهذا النهج، اقترح الوفد الروسي إدخال تعديلات مقابلة على مشروع القرار الخاص بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي الذي هو قيد النظر اليوم. وللأسف لم تظهر هذه التعديلات على النحو الواجب في النص النهائي لمشروع القرار، مما لا يراعي تماما أهمية مبدأ إعادة توجيه القوة إلى رصد الامتثال للحظر المفروض على الأسلحة.

وفي هذه الظروف لن يتمكن الوفد الروسي من تأييد مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن مجلس الأمن مستعد للتصويت على مشروع القرار (S/1999/201) المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

المؤيدون:
الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:
الصين.

الممتنعون:
الاتحاد الروسي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كانت نتيجة التصويت كما يلي: ١٣ صوتا مؤيدا، وصوت معارض واحد، وامتناع عضو واحد عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي من عضو دائم في مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الولايات المتحدة تعيد اليوم بتصويتها الإعراب عن ثقتها في قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وتأييدها القوي لها ولتمديد ولايتها لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في آب/أغسطس ١٩٩٩. فالقوة تؤدي دورا حاسما في رصد النقاط الحساسة على طول الحدود المقدونية مع ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. والقوة فاعل حيوي في تعزيز الاستقرار في المنطقة.

ما فتئت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة منذ حصولها على الاستقلال تقطع أشواطا هائلة في طريق الديمقراطية والاستقرار الاقتصادي. ونحن نرحب بتعزيز جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لعلاقاتها مؤخرا مع عدة جيران، ونجاحها في إجراء انتخابات برلمانية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. فقد أسفرت هذه الانتخابات عن تعهد حكومة الائتلاف الجديدة - التي تظل تشمل حزبا سياسيا من الطائفة الألبانية - بتنفيذ سياسة هامة قوامها العمل بنشاط من أجل الوئام بين الطوائف.

ورغم هذه التحسينات تبقى مع هذا تهديدات إقليمية فعلية لأمن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي هذا السياق نظل قلقين بشدة إزاء استمرار توتر العلاقات بين سكوبجي وبلغراد، وعدم إحراز تقدم نحو ترسيم حدودهما. وهذا في رأينا استمرار لاحتمال التهديد لاستقرار جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية. وثمة خطر واضح من أن التوترات في أماكن أخرى في المنطقة قد يتردد صداها على طول هذه الحدود.

والمجتمع الدولي يحتفظ باستثماراته الكبيرة في تدعيم السلام وإنهاء العنف في يوغوسلافيا السابقة والمناطق المجاورة. وكوسوفو ليست إلا أحدث شرارة تشكل تهديدا للاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ورغم إحراز تقدم كبير نحو تسوية سياسية متفاوض عليها لأزمة كوسوفو، في رامبولييه يلزم المزيد من العمل في الأسابيع والشهور القادمة. وعلى أي حال سنظل ملتزمين ببناء السلام في البلقان.

لقد أسهمت سكوبجي بدورها إسهاما كبيرا في

جهود المجتمع الدولي في كوسوفو بتيسيرها أعمال بعثة التحقق لكوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبموافقتها على الإذن بانتشار قوة الانتشال التابعة للمنظمة، وبعرضها استضافة مركز كوسوفو لتنسيق التحقق التابع لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي، واستضافة بعثة الرصد التابعة للجنة الأوروبية. أما قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي فهي ذاتها تقوم بدور محدد ولكنه هام للغاية في تحقيق أهداف المجتمع الدولي بالنسبة لكوسوفو. إننا نكن تقديرا كبيرا لقيمة التعاون الوثيق بين قوة الانتشار الوقائي وكل من هذه البعثات.

إن الولاية الحالية لقوة الانتشار الوقائي هي منع تسرب التوترات إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والقوة، بوجودها، تردع التهديدات وتمنع المصادمات. وكانت هذه الولاية واسعة بما يكفي للسماح للقوة بالعمل بفعالية تامة في رصد الأنشطة عبر الحدود والإبلاغ عنها. ويشمل هذا النشاط أي تدفق غير مشروع للأسلحة عبر الحدود مع كوسوفو، وهو قليل للغاية. وبما أن الحدود بين كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ظلت آمنة رغم التوترات في كوسوفو، فهذا يبين مدى نجاح قوة الانتشار الوقائي وضرورتها. وتصويتنا اليوم لتمديد ولاية القوة تصويت للثقة في بعثة تقوم حاجة اليها الآن بقدر ما كانت تمس إليها فيما مضى.

وتأسف حكومتي أشد الأسف لقرار عضو في مجلس الأمن بأن يمارس حق النقض ضد مشروع القرار هذا. ونرى أن المصلحة الكلية في الأمن في المنطقة - وخاصة في هذه الفترة الحساسة - ينبغي أن تكون العنصر الضاغط بالقدر الكافي لموازنة الاعتبارات الأخرى. ونرى أن دور قوة الانتشار الوقائي لا غنى عنه في هذا الوقت. ولذا نرجو أن يبدأ العمل فورا مع أعضاء مجلس الأمن لإيجاد سبيل يتيح للمجتمع الدولي مواصلة تلبية هذه الحاجة الملحة، دونما انقطاع.

لقد ظلت الولايات المتحدة تعتز بالمشاركة في هذه العملية الابتكارية للانتشار الوقائي. ونشيد بالسيد هنريك سوكالسكي، الممثل الخاص السابق للأمين العام؛ وخلفه السيد فرناندو فالنزويلامارزو؛ وقائد القوة العميد أوفي سترمبرغ لقيادتهم القوية لهذه البعثة العالية الفعالية.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تأسف سلوفينيا بشدة لعجز مجلس الأمن عن اعتماد القرار الضروري لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في مقدونيا. ومما يؤسف له أن تشل حركة المجلس مرة أخرى بالتصويت السلبي من عضو دائم. وقد يكون للحالة الراهنة أثر سلبي على التطورات في مقدونيا وفيما حولها، وعلى أداء مجلس الأمن باعتباره جهاز الأمم المتحدة الرئيسي المكلف بمسؤولية صون السلم والأمن الدوليين.

إن الوضع في مقدونيا وفيما حولها مشحون بزعزعة الاستقرار والتهديدات المحتملة التي تقتضي طائفة من الاستجابات الدولية، ومن بينها الانتشار الوقائي لقوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مقدونيا. وسيتعين على المجلس أن يفكر بعمق وقوة في إيجاد وسيلة لمواصلة الاستجابة لهذه الحاجة وغيرها من الحاجات العاجلة التي يستدعيها هذا الوضع.

هذا اليوم يوم حزين أيضا بالنسبة لمجلس الأمن. فسلطة المجلس تتقلص نتيجة لعوامل مختلفة، وينبغي أن يبذل أعضاء المجلس جهدا خاصا لعكس الاتجاهات السلبية الراهنة. فمن الضروري لأعضاء المجلس أن يعالجوا حالات محددة من ناحية تأمين السلم والأمن في العالم ومن منظور المنظمة بأسرها. وهذا ضروري للوفاء بالمسؤولية الملقاة على عاتق المجلس من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمتجسدة في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وإننا نعيد تأكيد هذه النقطة، التي طرحها عدة أعضاء في المجلس في عدد من المناسبات على مدى الشهور القليلة الماضية. ثم إن تجربة اليوم تعزز اعتقادنا بأن هناك حاجة فعلية إلى إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك إصلاح حق النقض.

إننا نرى أنفسنا في وضع يحتم علينا أن نفكر مليا في أهمية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بالنسبة للأمم المتحدة برمتها. فهذه القوة قصة نجاح للأمم المتحدة في حفظ السلام، وللأمم المتحدة عموما. إنها مثال للانتشار الوقائي الذي ينبغي أن تستلهمه الأمم المتحدة في معالجتها لحالات الأزمات المتنوعة المبتدئة في مختلف أنحاء العالم. فالقوة، في مقدونيا، ظلت تعمل منذ استقلال البلد. وظلت تؤدي دورا حيويا في استقرار الأوضاع على طول الحدود المقدونية. ويتساوى في الأهمية عنصرها المدني الذي يساعد في الجهود المبذولة لتخفيف حدة التوترات بين الطوائف ولتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

إن كون قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تعمل بنجاح في بؤرة توتر في أوروبا له أهمية بالنسبة للأمم المتحدة في جهودها للإبقاء على دورها العالمي. وذلك الدور يتطلب وجود الأمم المتحدة في جميع مناطق العالم التي تقوم فيها تهديدات للسلام الدولي. وإن الوضع في منطقة كوسوفو المجاورة مباشرة، الذي لا يزال يمثل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة، يضفي أهمية إضافية على دور قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وفي هذه اللحظة الحاسمة في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في كوسوفو، ينبغي للأمم المتحدة ألا تقلص مساهمتها في إحلال السلم والأمن في تلك المنطقة.

لهذه الأسباب جميعا، نأمل ألا يكون تصويت اليوم بشأن هذه القوة آخر قرار يتخذه مجلس الأمن يتعلق بضرورة الحفاظ على السلم والأمن في مقدونيا وما حولها وتعزيزهما. وسلوفينيا تؤيد تأييدا قويا فكرة استمرار المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن ومقدونيا. وهذه المشاورات يجب أن تؤدي إلى ترتيب مقبول لمقدونيا ولأعضاء مجلس الأمن، وينبغي أن تكفل استمرار ممارسة المهام التي جعلت تلك القوة ضرورية. ونحن عازمون على الإسهام بنصيبنا في ذلك الجهد.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): صوت الوفد الصيني معارضا مشروع القرار منذ برهة. لقد كان رأينا دائما أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك بعثات الانتشار الوقائي، ينبغي ألا تكون بدون نهاية محددة. ويبدو أن الأوضاع في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قد استقرت في السنوات القليلة الماضية، وعلاقاتها مع البلدان المجاورة تحسنت، والسلم والاستقرار هناك لم يتأثرا تأثرا عكسيا بالتطورات في تلك المنطقة. وقد بين الأمين العام بشكل واضح، في تقاريره الأخيرة، بما في ذلك الوثيقة S/1999/161 المعروضة علينا، أن الهدف الأصلي لمجلس الأمن في إنشاء البعثة الوقائية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قد تحقق فعلا. وفي هذه الحالة، انتفت الحاجة إلى تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي مرة أخرى.

وأود أن أؤكد مجددا أيضا أن أفريقيا ومناطق أخرى لا تزال مصابة بالصراعات وعدم الاستقرار وبحاجة إلى المزيد من الاهتمام والمساهمات من جانب الأمم المتحدة. وفي ضوء المصاعب المالية الراهنة التي تواجهها المنظمة، لن يكون من المعقول ولا من الإنصاف مواصلة فرض الأعباء على الدول الأعضاء من أجل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وموارد الأمم المتحدة غير الكافية فعلا ينبغي أن تستخدم حيثما تكون الحاجة إليها أمس.

لقد أسهمت تلك القوة في الإبقاء على حالة مستقرة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. والصين تقدر تقديرا بالغا إسهامات الأمين العام والآخرين، بما في ذلك البلدان التي شاركت بقوات في القوة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لكندا.

(تكلم بالفرنسية)

اليوم صوتت كندا مؤيدة تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وكندا ترى أن استمرار وجود تلك القوة في مقدونيا أساسي عند هذا المنعطف الحاسم، بالنظر إلى استمرار عدم الاستقرار في المنطقة، وعلى وجه خاص في كوسوفو المجاورة.

وكما يبين الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٢ شباط/فبراير، اضطلعت تلك القوة بدور هام حتى اليوم في منع انتشار صراع البلقان الأوسع إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. لقد ظلت تلك القوة ناجحة دون شك حتى اليوم، وهي أول مثال فريد من نوعه للانتشار الوقائي تحت رعاية الأمم المتحدة. وهي الوحيدة التي

تذكرنا بالجدوى الاقتصادية التي لا تنكر للوقاية في جميع جوانب السلم والأمن الدوليين. وقد كان نجاح القوة مؤثرا بشكل أكبر في ضوء الحالة في كوسوفو. وبالنظر إلى هذا النجاح وإلى استقرار المنطقة، تؤيد كندا تأييدا قويا تجديد ولاية تلك القوة. لقد عملنا بجد - ولكن للأسف دون جدوى - لإقناع الأطراف المعنية بالموافقة على تمديد ولاية القوة وبالتغلب على الشواغل الثنائية التي تهدد استمرارها.

(تكلم بالانكليزية)

ونلاحظ بخيبة أمل كبيرة أنه رغم التأييد القوي لتمديد ولاية القوة، لم يتمكن المجلس من القيام بهذا نتيجة التصويت السلبي للصين. ونحن نرى أن الحجج القائلة بأن الظروف لم تعد تتطلب وجود القوة لا يمكن أن تصمد أمام الحقائق. إننا نعتقد أن قرار الصين، الذي يبدو أنه تفرضه شواغل ثنائية لا تتعلق بالقوة، يشكل استخداما مؤسفا وغير مناسب لحق النقض. وفي ضوء هذا، نأسف أسفا عميقا لأن الإجراءات التي اتخذتها حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أسفرت عن النزاع الثنائي المؤدي إلى الوضع الراهن.

وتشعر كندا أيضا بقلق عميق لأن عدم قدرة المجلس على الموافقة على تمديد ولاية القوة، بالرغم من الحاجة الواضحة إلى ذلك التمديد وبالرغم من الإرادة المعلنة للغالبية العظمى لأعضاء المجلس، قد أرست سابقة سلبية عند هذا المنعطف الحاسم للسلام والاستقرار في منطقة البلقان. وإننا نخشى أن يؤدي هذا إلى الانتقاص من مصداقية وسلطة مجلس الأمن، لا سيما في هذا الوقت الذي تمس إليهما الحاجة في تلك المنطقة وفيما يتجاوزها.

الآن، أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

بهذا يختتم المجلس إجراءات التصويت.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل ألمانيا، الذي سيتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاستروب (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، وكذلك ايسلندا والنرويج، البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما مشروع القرار الذي طرح أمام المجلس اليوم. وهو لا يزال يولي أهمية كبيرة لدور قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي باعتبارها عنصرا مثبتا للاستقرار ومعززا للسلام في السياق الجغرافي - السياسي للمنطقة. إن تلك القوة أول قوة انتشار وقائي للأمم المتحدة، وهي بهذه الصفة - وهذا هو الرأي المقبول بشكل عام - ناجحة إلى حد كبير. ويمكنها أن تكون نموذجا لعمليات انتشار أخرى مستقبلا. والاتحاد الأوروبي يرى أن قيمة القوة ليس في مكونها العسكري ورصدها للحدود فحسب، وإنما أيضا في جهودها المدنية لتعزيز التفاهم بين الجماعات العرقية المختلفة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

والاتحاد الأوروبي يعتبر أن هناك خطرا حقيقيا من انتشار أزمة كوسوفو إلى البلدان المجاورة. لقد وضع اجتماع رامبوليبه إطارا لحل الأزمة، ولكنه لم يحصل بعد على اتفاق كامل من الأطراف.

ولهذا يأسف الاتحاد الأوروبي أسفا عميقا على أن الصين قررت ممارسة حق النقض على مشروع القرار المتعلق بتمديد الولاية لمدة ستة أشهر أخرى. ففي هذه المرحلة الحرجة من الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في كوسوفو ينبغي عدم التفكير في سحب قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. ونأمل أملا وطيدا في أن يتسنى إيجاد ترتيب في غضون الأيام القليلة المقبلة للحيلولة دون حدوث ذلك.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأولية عن حفظ السلم والأمن الدوليين وأنه يضطلع بواجباته نيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. وقد حدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي مع أخذ هذه المسؤولية بالتحديد في الحسبان، وذلك خصيصا لخدمة المصلحة الدولية المتمثلة في تحقيق الاستقرار في المنطقة التي تنتمي إليها جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ويأمـل الاتحـاد الأوروبي مخلصا أن تبذل جميع الحكومات المعنية، سواء في مجلس الأمن أو في المنطقة، كـل جهـد للإبقاء على وجود الأمم المتحدة الحالي الذي يحقق الاستقرار في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل بلغاريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيـد سوتيروف (بلغاريا) (ترجمـة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه أول مرة يتكلم فيها الوفد البلغاري في هذا الشهر، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، علـى إدارتكم أنشطة مجلس الأمن بكفاءة ومهارة.

تود بلغاريا أن تعلن عن تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي، وهي تشاطر تمامـا وجهات النظر الواردة فيه. ولذلك سأقتصر على بعض الجوانـب المحددة في المسألة قيد النظر. وتلك تتصل بالتزام بلغاريـا وجهودها المبذولة بوصفها بلدا مجـاورا فـي السعـي وراء إيجـاد حلول طويلة الأمد للصراعات والقضايا المطروحة في الجـزء الغربـي من المنطقة.

إن سياستنا تستهدف إنجاز نتائج ملموسة في مجال تعزيز السلم والأمن الإقليميين في جنوب شرقي أوروبا. ومن أمثلة هذه الجهود التوقيع على الإعلان المشترك بين مقدونيا وبلغاريا قبل ثلاثة أيام من قبل رئيسي وزراء البلدين. وقد سوى الإعلان المسائل المثيرة للخلاف وفتح آفاقا جديدة للتعاون الثنائي ذي المنفعة المتبادلة. كما شكل إسهاما هاما في استقرار وأمن المنطقة وقدم مثالا عن كيفية التغلب على المشاكل الصعبة بروح التفاهم بما فيه مصلحة البلدان المعنية.

إن أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام تمر بمرحلة حرجـة. فقد شوه الفشل الذي منيت به بعض عمليات حفظ السلام صـورة المنظمـة وقوض مصداقيتها في الوفاء بأحد المقاصد الأساسية المنصوص عليها في الميثاق: ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين. ولذا فإن من الأمور ذات الأهمية القصـوى أن نُبقي، حيثما اقتضت الضرورة، على ولايات حفظ السلام القائمة التي أثبتت نجاحها وأن نوسع تلك الولايات. ومن ثم فمن المؤسف أن المجلس لم يتمكن اليوم من اعتماد قرار بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي فترة ستة أشهر أخرى.

ويساور بلغاريا قلق عميق إزاء الإمكانية الفعلية لزيـادة تصاعد الصراع في كوسوفو إذا فشلت عملية السـلام الحالية في التوصل إلى حل دائم. وتقتضي هذه الحالة الاستخدام الفعال للوسائل المتاحة. وإحداها قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، التي لا تزال تشكل عامل استقرار ووقاية وردع.

وتعتقد بلغاريا اعتقادا راسخا بأن تمديد ولاية قوة الانتشار الوقائي يخدم مصلحة السلم والأمن في المنطقة، وأن الحالـة الراهنـة في الميدان تجعل سحب القوة غير مناسب وغير صائب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمـة شفويـة عن الصينية): لقد أحطنا علما بالبيانات التي أدلى بها عدد من الممثلين. ونعتقد أن من حق كل دولة ذات سيادة أن تقرر موقفها على أساس وقائع الحالة الموضوعية.

لقد وجِّهت بعض البلدان اتهامات إلى الصين. وتلك الاتهامات لا أساس لها من الصحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحاليـة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.
